أ: فاطمة الزهراء عراب

جـامـــــــــعة بــــشــــار

Fatti.arab@yahoo.fr

الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية

 جامعة بشار - قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير -

 يومي 14و 15 فيفري 2011

**عنوان المداخلة: المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبى المباشر**

 **و دورها في التنمية في الدول النامية**

المقدمة:

 أصبح تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر ظاهرة عالمية بحيث أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية منها على السواء تتنافس للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق.

ويقودنا إقبال الشركات الأجنبية على الاستثمار في الدول النامية إلى طرح قضية بالغة الأهمية، وتتعلق بطبيعة الدور الاجتماعي الذي تؤديه هذه الشركات، في هذه الدول.

 حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تتباين في رؤيتها الإستراتيجية بعيدة المدى حيث أن بعضها تسعى إلى أن تصبح اكبر شركة في مجال النشاط الذي تمارسه وتحقق الأرباح لكي تنمو وتكبر وتصبح قادرة على الاستمرار أو الصراع من اجل البقاء والمنافسة. بينما شركات أخرى تربط رؤيتها المستقبلية ونجاحها في البقاء والمنافسة بمدى اهتمامها وتقديرها للمجتمع وخدمة المجتمع بحيث يكون المجتمع هو دافعها للبقاء والصراع من الاستمرار في خدمة المجتمع.

يهدف البحث إلى إبراز خيارات  المجتمعات النامية اتجاه المسؤولية الاجتماعية لفروع الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية ، وما هي الاستراتيجية التي يمكن أن تتحرك بها هذه الدول من أجل خلق نوع من التوازي بين المسؤولية الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات وأهداف التنمية .

فالدول النامية يمكن أن تجني الكثير من المنافع التنموية من المسؤولية الاجتماعية للشركات عندما يكون هناك استراتيجية وطنية للمسئولية الاجتماعية، والتي تحدد بصورة واضحة الإسهامات التي يمكن تقديمها.

وسيتناول البحث مفهوم المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية أو للشركات متعددة الجنسية في تلك الدول ، من حيث المقصود بالمسؤولية الاجتماعية ، وما هي الالتزامات الاجتماعية لتلك الشركات الأجنبية عبر فروعها المنتشرة في دول العالم الثالث,و دور تلك الالتزامات في التمنية.

**1- المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي : مفاهيم وأساسيات نظرية**

 شركات اليوم لا تعتبر كيانات اقتصادية فحسب، بل كيانات ترتبط كذلك بالوطن الذي تعمل فيه. فهي تعمل في بيئة اجتماعية واقتصادية معقدة، تتعرض فيها لضغوط من أجل تحقيق الكفاية الاقتصادية من جانب أصحاب هذه الشركات، ولضغوط من أجل تحمل مسؤولياتها سواء كانت تلك الضغوط من جانب الحكومة أو المجتمع المدني أو المستهلكين.

ورغم أن الجدل الدائر بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات أمر ليس بجديد، فقد حظي باهتمام أكبر في السنوات الأخيرة، نتيجة للتطورات في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وظهور الحركات المناهضة للعولمة وفضائح الفساد في الشركات واستمرار الظروف السيئة التي تعانى منها الكثير من الدول النامية.

**1-1 : مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات و الشركات الأجنبية**

يقصد بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمة الأعمال مجموع التزاماتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ، ومنشأ هذه الالتزامات العلاقة المتبادلة بينها وبين المجتمع وكيفية تلبية حاجاته وتحقيق أهدافه1، ولهذا فإن تحديد مفهوم دقيق للمسؤولية الاجتماعية يعد أمرا في غاية التعقيد فبالرغم من ذلك البعد الاجتماعي العميق بمضامينه واتجاهاته ، فأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية ينطوي على العديد من المعاني والمرادفات والتي تكون بمجملها دالة للتغير والتعديل المستمر ، ناهيك عن اختلاف المفهوم باختلاف المجتمعات والدول والحكومات والفئات السياسية من أحزاب ومنظمات وغيرها.

إلا أنه يوجد هناك عدة تعريفات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهي تعاريف تنطبق في نفس الوقت على المؤسسات الأجنبية في الدول المضيفة, ومن أهم التعريفات وأكثرها شيوعا تعريف البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة.

**حيث عرف البنك الدولي** المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم و عائلاتهم و المجتمع المحلي و المجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد2

 و**عرفت الغرفة التجارية العالمية** المسؤولية الاجتماعية على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تتطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية و اجتماعية. و بالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا. و لذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع و التعليم3.

 كما **عرفها** **مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة** بأنها الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى اﻟﻤﺠتمع المحلي واﻟﻤﺠتمع ككل.4

 **ويعرف الاتحاد الأوروبي** المسؤولية الاجتماعية على أنها مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي.ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسئولية الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع.

رغم كل الاختلافات والتباينات في مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلا أن هناك جانبين يمكن التركيز عليهما الأول قانوني والثاني إنساني5.

**أ-الجانب القانوني**

ينطلق أساسا من العلاقة القائمة بين المجتمع والمنظمة ، ومضمون هذه العلاقة أن المنظمة أيا كانت لها عمليات تنفذها  وسلوك تمارسه وأهداف تحققها وبالتالي لا بد أن يكون لذلك آثاره التي تمتد لتغطي كل المجتمع أيا كانت تلك الآثار . ويستند الجانب القانوني على نظرية الإذعان ومضمونه أن المجتمع يقدم تفويضا للشركة بنسبة الحد الأدنى والذي يسمح بوجود الشركة قانونيا كمنظمة مستقلة وذات كيان معنوي .

**ب-الجانب الإنساني**

ويقوم هذا المفهوم للمسؤولية الاجتماعية على الدور الذي يمكن أن تمارسه أي منظمة كانت بوصفها وحدة مستقلة تعمل في مجتمع ومدى مساهمة تلك الوحدة في مجتمعها مثلها مثل المدرسة والمركز الطبي والمؤسسة الخيرية ، فالعلاقة التي تتكون في بيئة المنظمات أيا كانت هي التي تشكل المجتمع ، لذا فهناك التزامات اجتماعية وإنسانية تقع على عاتق تلك المنظمات.

 ورغم حداثة المفهوم الإنساني والاجتماعي فهناك العديد من المحاولات التي بدأت بإثراء هذا المفهوم ، وهناك العديد من الدوافع والأسباب التي تقف وراء هذا البعد القائم على التفاعل بين منظمة الأعمال وبين السوق أو البيئة التي تعمل في كنفها وتتعامل معها ، وربما قد تنطلق من أهداف وإستراتيجيات تتبناها المنظمة لأغراض خاصة ولكنها تعمل في البعد العام والإنساني والاجتماعي بهدف خلق حلقة للوصل بينها وبين بيئتها ومجتمعها الذي تعمل فيه .

**1-2** ا**لأساس النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية** **للاستثمار الأجنبي المباشر**

إن التطور الفكري لمفهوم ونظرية المسؤولية الاجتماعية لشركة الأعمال في المجتمع يعود في الأساس إلى نظرية العقد الاجتماعي6، وفي إطار مناقشة المسؤولية الاجتماعية للشركة متعددة الجنسية عبر فروعها المنتشرة في العالم وأيا كانت الصيغة التي تعمل فيها في البلد المضيف  ، هي بالتأكيد شركات أجنبية على مجتمعاتها ، فما هي طبيعة العلاقة بين تلك الشركة الأجنبية والمجتمع الذي تعمل فيه ؟

تستند نظرية العقد الاجتماعي على بناء فلسفي يتمثل في البعد القانوني للعقد الاجتماعي وضمن معطيات وفروض تدور حول العلاقة بين الشركة والمجتمع ، ما تقدمه الشركة لمجتمعها الذي تعمل فيه وما يقدمه المجتمع للشركة ! فإذا كان المجتمع قد قدم للشركة الأجنبية متعددة الجنسية الحقوق والضمانات في العمل وحدود ذلك ، فإنه قد وفر للشركة وجودها بين المجتمع ، إنه امتياز حق الوجود والعمل والضمان ، فماذا يمكن للشركة الأجنبية أن تقدم للمجتمع ضمن مفهوم العقد الاجتماعي ؟ ما هي الالتزامات الاجتماعية والأخلاقية والإنسانية التي يمكن للشركة أن تلتزم بها ؟

إن صيغة العلاقة المتبادلة التعاقدية الطوعية والتي تمثل الوعاء الذي يمكن للشركة أن تنمو فيه  والذي يكون المجتمع  قد منحه إياها ، لا بد أن ينعكس بشكل  تغيرات اجتماعية وثقافية ومنظماتية ويخلق أعرافا ومعايير يمكن أن يعتمدها المجتمع ، ويبقى السؤال كيف يمكن أن يتكيف المجتمع لتلك الأعراف والتقاليد الجديدة وما هو منشأها ؟ وهل تتعارض مع القيم العليا في المجتمع ؟   وكيف يمكن وقفها أو التعامل معها ؟

قد توفر نظرية العقد الاجتماعي الأساس النظري والفلسفي للمسؤولية الاجتماعية ، وضمن المفهومين الإنساني والقانوني ، ولكن المشكلة أن الشركة أجنبية مخترقة للحدود توجد في مجتمعات كثيرة فقد تعمل الشركة في أكثر من مائة دولة ، وأن كل تلك المجتمعات بعيدة كل البعد عن قيمها وأعرافها ومؤثراتها ، فكيف يمكن للشركة أن تلقى قبولا في تلك المجتمعات المضيفة ؟

لقد ذهب البعض إلى تفسير تلك العلاقة بأنها إستراتيجية في طبيعتها ، ضمن المفهوم الإستراتيجي القائم على الفرص والتهديدات ، ولكن أخذ المفهوم الإستراتيجي بأبعاده ومضامينه المتعددة والعميقة ، فإن الأمر يعد غاية في الخطورة ، وهذا ما حصل في العديد من الدول السباقة في هذا المجال ومنها دول شرق آسيا فقد تجرعت مرارة الأزمة المالية في عشية وضحاها وخرجت الشركات متعددة الجنسية من دون أية خسارة تذكر ! والسبب هو المفاهيم الإستراتيجية وعمليات التنويع والانتشار التي كانت تمارسها الشركات متعدية الجنسية .

**1-3** **اتجاهات نشر المسئولية الاجتماعية للشركات الأجنبية**

يمكن نشر المسئولية الاجتماعية للشركات الأجنبية من خلال الاتجاهات التالية:7

**أ**-**المساهمة المجتمعية التطوعية**: ويلقى هذا المجال معظم الاهتمام فى الدول التى يكون فيها الحوار حول المسئولية الاجتماعية للشركات حديثا نسبيا.ومن الممكن أن يتضمن ذلك الهبات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة الأمد فى الصحة أو التعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود المجتمعى.ويلتزم عدد من الشركات المتعددة الجنسيات بالتبرع بنسبة من أرباحها قبل خصم الضرائب لخدمة القضايا المجتمعية.ويمكن للشركات المتعددة الجنسية إنشاء مؤسسات بمبالغ وقفية كبيرة وتقديم منح للمنظمات الدولية غير الهادفة للربح والعاملة فى الدول النامية.

**ب- العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيمة**: غالبا ما تكون رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطة ضرورية لإدخال المسئولية الاجتماعية للشركات.وتستطيع أى شركة من خلال التفاعل النشط مع موظفيها،تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية.من ذلك تطبيق إجراءات لتقليل استهلاك الطاقة والمخلفات.وتستطيع الشركات أن تكفل صدق وسهولة الاتصالات مع عملائها.ومن ناحية تأثيراتها غير المباشرة عبر سلسلة القيمة ومواثيق الشرف فى تدبير الاحتياجات وبرامج بناء القدرات،وتستطيع الشركات مساعدة مورديها وموزعيها على تحسين أداء قوة العمل والحد من الضرر البيئي.

ث**-حشد التأييد المؤسسى وحوار السياسات والبناء المؤسسي**: على الصعيد الداخلي تضع قيادات المسئولية الاجتماعية للشركات الرؤية وتهيىء المناخ العام الذى يمكن العاملين من تحقيق التوازن المسئول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح والمبادىء.أما على الصعيد الخارجى فان كثيرا من رؤساء
مجالس الإدارات وكبار المديرين يقودون مشاركة الأعمال فى قضايا التنمية بمفهومها الأوسع ويؤيدون المبادرات الخاصة بالصناعة وغيرها من المبادرات.

**2- أبعاد والتزامات المسؤولية الاجتماعية** **للمستثمر الأجنبي**

**2-1 مظاهر احترام المؤسسات لمسؤولياتها الاجتماعية على الصعيد الدولي**

تطلعت كافة الدول المتقدمة والنامية أيضا في العصر الحديث إلي وضع استراتيجيات يرتكز عليها النمو الاقتصادي للمجتمع المحلي والدولي، ومن هنا ظهرت وتطورت مجموعة من التطلعات والحوافز التي من شأنها أن تساعد على زيادة دمج ومشاركة القطاع الخاص في المسئولية الاجتماعية ، وتبلورت على الصعيد الدولي عدة مرتكزات وأسس عمل باتت تعد من قبيل المراجع الواقعية في تحديد نطاق وأبعاد المسئولية الاجتماعية للشركات. وفي هذا الخصوص يذكر ما يلى:-

أ- **الميثاق العالمي للأمم المتحدة** :

في عام 1999 صدر"الميثاق العالمي( The Global Compact) وهو مبادرة دولية دعت بمقتضاها الأمم المتحدة الشركات للتحلي بروح المواطنة المؤسسية، وزيادة مساهمتها في التصدي لتحديات العولمة، والمشاركة الطوعية في التنمية المستدامة. وقد تضمن هذا الميثاق عشرة مبادئ في نطاق حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد. وبالتوقيع على هذا الميثاق تؤكد الشركات على التزامها بمسئوليتها الاجتماعية وفقا لمبادئ هذا الميثاق.

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود معايير محددة للتعرف على مدى التزام الشركات بتنفيذ المبادئ العشر للميثاق العالمي. فقد تدعي الشركات الالتزام بها دون وجود أي معايير أو شواهد تدل على ذلك أو التأكد من تحقق هذا الالتزام. كما يرى البعض أن هذه المبادئ تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة ومكافحة الفساد، ومن ثم لا يمكن أن يكون الالتزام بها طواعية، بل لابد أن يكون هناك نوع من الالتزام القانوني بها8.

**ب- إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات متعددة الجنسيات**

تمثل هذه الإرشادات، التي صدرت عام 2001 ، أكثر أدوات المسئولية الاجتماعية لرأس المال شمولا وتتمثل في التعليمات التي توجهها الحكومات إلى الشركات عابرة القارات والتي تعمل في البلدان التي التزمت بهذه التوصيات. وتهدف هذه التوجيهات إلى التأكد من أن هذه الشركات تحترم السياسات والنظم الاجتماعية السائدة في البلدان التي تعمل بها؛ وذلك لتشجيع المساهمة الإيجابية للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة9. وتُعد هذه التوجيهات النظم متعددة الأطراف الوحيدة المتكاملة التي تحكم تصرفات الشركات عابرة القارات. وعلى الرغم من أن هذه التوجيهات غير ملزمة إلا أنها تفيد بدرجة كبيرة في توفير الثقة بين الشركات عابرة القارات من ناحية والبلدان التي تعمل بها والعاملين فيها من ناحية أخرى. وتغطي هذه التوجيهات حقوق الإنسان والإفصاح عن المعلومات ومكافحة الفساد والضرائب وعلاقات العمل والبيئة وحماية المستهلك وحماية لمنافسة.

**ث-الإعلان ثلاثي الأطراف للمبادئ المتعلقة بالشركات عابرة القارات والسياسة الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية**

صدر هذا الإعلان عام 1977 بهدف تشجيع المساهمة الإيجابية للشركات عابرة القارات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تعمل بها وتقليل الصعوبات التي تواجهها هذه الشركات خلال تأدية عملها. وقد تضمن هذا الإعلان المبادئ المتعلقة بالجوانب الاجتماعية لنشاط هذه الشركات والتي يتعين عليها وعلى كل من الحكومات ومنظمات العمال احترامها. وتشمل هذه المبادئ رفع مستوى التشغيل في البلدان المضيفة ومراعاة المساواة في المعاملة وإتاحة فرص التشغيل وتوفير عنصر الاستقرار والآمان للمشتغلين وتشجيع التدريب وتوفير ظروف مواتية للمعيشة والعمل والاهتمام بالعلاقات الصناعية. وتتسم هذه المبادئ أيضا بأنها غير إلزامية وأن تطبيقها يكون على نحو تطوعي. وقد تم تعديل هذا الإعلان أكثر من مرة ليتواكب مع المبادئ التي تتبناها منظمة العمل الدولية ولتجديد الالتزام بمبادئ الإعلان الأساسية 10.

وقد أطلقت منظمة العمل الدولية خلال 2006 و 2007 مبادرة جديدة للتأكيد على الدور المحوري

الذي تلعبه المنظمة في تشجيع الشركات عابرة القارات على الالتزام بمبادئ الإعلان الثلاثي كأساس لسياستها الخاصة بالمسئولية الاجتماعية لرأس المال وللبرامج التي تقوم بتنفيذها في هذا الإطار. كما تسعى المنظمة من خلال هذه المبادرة إلى توفير معلومات كافية عن تجارب البلدان والشركات المختلفة في مجال المسئولية الاجتماعية لرأس المال وتدريب الشركات في هذا المجال وتبادل الخبرات وتسهيل الحوار بين المنظمات الأخرى المعنية بهذا الموضوع

**ج**- **برنامج محاضرات البنك الدولي عن المسئولية الاجتماعية لرأس المال وتأثيرها على تنافسية الشركات**

يقدم البنك الدولي من خلال شبكة المعلومات الدولية برنامجا للمحاضرات عن نماذج المسئولية لاجتماعية لرأس المال والممارسة العملية للشركات في هذا المجال وتأثيرها على تنافسيتها. وقد استفاد من هذا البرنامج التدريبي ألف مشارك من تسعين بلدا. ويرجع اهتمام البنك الدولي بتقديم برامج تدريبية عن المسئولية الاجتماعية لرأس المال إلى عدم توافر المهارات والكفاءات لدى الشركات في البلدان النامية، خاصة الشركات المحلية، لتمكينها من الاضطلاع بمسئوليتها الاجتماعية.

**2-2 الأبعاد الاجتماعية و القانونية للمسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي**

يؤدي الحراك الاقتصادي للمستثمر في حدود البلد الذي يستضيفه إلى إنتاج واقع جديد يمثل الواقع القديم مضافًا إليه النتائج الاقتصادية والاجتماعية لعمل المستثمر، كما ينتج قيمًا جديدة يتم التعاطي معها أولاً ضمن إطار العاملين في المشروع / المشاريع، ثم تتوسع رقعة التعاطي مع هذه القيم لتشمل المستفيدين والمتعاملين مع المشروع، من هنا فإن سعي المستثمر إلى مراعاة القيم الأخلاقية والاجتماعية في المجتمع المضيف، يقع ضمن حدود المسؤولية الاجتماعية، ومن شأن التزام المستثمر بعدم اصطدام القيم الجديدة بقيم المجتمع السائدة أن يضمن له استمرارًا وسلاسة في عمل مشروعه أو مشاريعه

هناك نمط آخر من القيم، يمكن الاصطلاح عليها بـ(القيم المصاحبة)11 وهي القيم التي تشيع بين مواطني البلد المضيف والتي يجب على المستثمر الأجنبي أن يلتزم بها، ويمكن هنا أن نأخذ مثالاً مبسطًا: إذا عرف مواطنو البلدان العربية والإسلامية أن الشركة الأجنبية (ج) هي في حقيقتها شركة إسرائيلية، أو أن الإسرائيليين لهم حصة فيها فإن من شأن هذا الأمر أن يؤدي إلى الإحجام عن التعامل معها ومقاطعتها، وقد يصل الأمر إلى المطالبة بإغلاقها وطرد مديريها

أما البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية، فإنه يتحتم على كل مستثمر أجنبي أن يعمل على احترام النظام السياسي للبلد المضيف وألا يعمل على تقويضه (مهما كان شكل هذا النظام) وأن يحترم القانون بشكل عام، وبصورة خاصة قوانين العمل، وأن يحترم حقوق العاملين في منظمته من مواطني البلد المضيف، وألا يتعارض نشاط منظمته بأي شكل من الأشكال مع حقوق الإنسان.

**2-3 التزامات المستثمر الأجنبي الاجتماعية**

يمتد مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى أكثر من بعده المفهومي والمصطلحي ، وعودة إلى التعريف الذي ورد أعلاه ، لا بد من القول أن تلك الالتزامات التي تتحملها الشركة تجاه المجتمع لا تتحدد بحدود معينة ، ولا يمكن رسم خطواتها وحدودها ، إنها واسعة الأبعاد والتوجهات والمنطلقات إنها احترام النظام السياسي ، وأنها العمل على احترام قوانين العمل وحفظ لحقوق العاملين والإنسان إنها تقويض للممارسات الفاسدة السائدة في المجتمع المضيف وليس اعتماد الفساد وسيلة للربح وبناء القدرة ، احترام للقوانين والأعراف والقيم, وهي القيم التي تشيع بين مواطني البلد المضيف والتي يجب على المستثمر الأجنبي أن يلتزم بها و التي يمكن تصنيفها كما يلي:

**التزامات التنمية:**ويقصد بها تلك التزامات الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ، وذلك بتحقيق الأهداف التنموية والسياسات التي تتبناها الدول النامية وتعمل بها نحو تحقيق النمو والتنمية ، لهذا لا بد من أن تسهم الشركة أيا كانت طبيعة نشاطها في تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي وبيئي كعمل مساند للتنمية الشاملة تقديم الخدمات العامة ونقل التكنولوجيا مع العمل على ممارسة التقاليد المتعارف عليها في قطاع الأعمال كلها تمثل دليلا يمكن أن يساهم في تحقيق المزيد من التنمية والتقدم .

 **التزامات سياسية:** إن مسؤولية الشركة متعددة الجنسية تجاه مجتمعها تنبع من العلاقة بين الشركات والدول المضيفة ، ويقصد بالالتزامات  السياسية ما يلي12:

1.     احترام النظم والقوانين والإجراءات الإدارية

2.     مراجعة ومتابعة العقود .

3.     احترام القيم والثقافية والأهداف

 4. عدم التدخل في الأنشطة السياسية والحكومية .

 **التزامات البيئة**: التزام المستثمر ومسؤوليته الاجتماعية بخصوص البيئة يتمثل في الحرص على عدم تشويه البيئة او الإضرار بها، أو تلويثها على أي نحو من الأنحاء، كما يشمل ذلك الحفاظ على المصادر المائية، وعدم تلويثها بالمخلفات الصناعية، أو استخدام مواد تؤثر سلبيًا في سلامة البيئة، والالتزام بالمواصفات العالمية الخاصة بعلو أبراج المداخن وغيرها.

كما يتوجب على المستثمر أن يحافظ على الحياة الطبيعية والثروات الحيوانية ومراعاة مواسم التكاثر، بحيث لا يؤدي عمل منظمته إلى أي شكل من أشكال التهديد البيئي، أو أن يقود إلى كوارث مثل حرائق الغابات أو اندلاع بقع زيت أو مواد كيماوية في مجاري الأنهار.

 **التزامات التشغيل**: ويقصد به التزام المستثمر الأجنبي بتشغيل أيد عاملة من البلد المضيف بنسبة عالية، وهو التزام يصب في مصلحة المستثمر أولًا، لأن العمالة المحلية تكون أرخص وأقل تكلفة من العمالة الأجنبية التي تتقاضى فضلاً عن أجور العمل أجور نقل وإطعام وإسكان، بينما لا تحتاج العمالة المحلية لكل هذه التكاليف، وهي تسهم من جهة أخرى في تثبيت القاعدة الاجتماعية الداعمة لوجود المنظمة الأجنبية، هذا فضلاً عن تقديم جزء من الحل لمشكلتي البطالة والفقر.

 **التزامات** **تحويل الأموال**: تحتاج منظمات الأعمال ومؤسسات الاستثمار الأجنبي إلى حركة أموال من وإلى البلد المضيف، فالأموال القادمة إلى البلد تذهب إلى الرسوم والضرائب وأجور العاملين وشراء أو إيجار العقارات والأراضي اللازمة للمشروع والتجهيز والتأثيث وغير ذلك من المصاريف، بينما تذهب الأموال الخارجة من البلد المضيف إلى شراء المواد والمكائن وقطع الغيار والتعاقدات على مواد أولية وخدمات الشحن والنقل وغيرها من التكاليف. والمسؤولية الاجتماعية تحتم على المستثمر الأجنبي أن يؤدي هذه الفعاليات الاقتصادية من دون التسبب بأضرار في اقتصاد الدولة المضيفة كالتضخم أو الكساد، لاسيما إذا عرفنا أن أية دولة تسمح لرؤوس الأموال الأجنبية بالعمل على أرضها، سيكون فيها عدد كبير من المؤسسات الاستثمارية الأجنبية.

 **التزامات المنافسة**: تلعب المنافسة دورًا مهمًا في تنشيط اقتصاديات الدول، ومن ثم تسهم في تقدمها التنموي، لما لها من دور في تحفيز منظمات العمل على تحسين الإنتاج وتخفيض الأسعار في سياق المنافسة على اجتذاب المستهلكين وخاصة بين المؤسسات التي تعمل في حقل واحد، ومن هنا يجب على هذه المؤسسات أن تجعل المنافسة بينها سبيلاً لتقديم أفضل المنتجات بالأسعار المناسبة بما يتلاءم والقوة الشرائية لمعدلات دخول المواطنين.

 **التزامات الضرائب**: تعد الضرائب أحد مصادر الدخل القومي لكل بلد، سواء تلك التي تُفرض على الخدمات أو على السلع والبضائع (استيرادًا وتصديرًا) أو على مرور هذه السلع والبضائع عبر أراضي البلد المعني. وفي حالة مؤسسات الاستثمار الخارجي في الدول النامية فإن الضرائب والرسوم ستكون في حدها الأدنى، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية المترتبة على المستثمرين الأجانب في الدول النامية ستكون خفيفة الوطأة، لأنهم لن يضطروا إلى دفع مبالغ كبيرة كضرائب، ما يجعل التزامهم ذا طابع أخلاقي.

 **التزامات نقل التكنولوجيا**: ليس البلد المضيف سوقا فقط، نعرض فيه بضائعنا ونبيع ونحقق الأرباح، بل هو بنية متكاملة من دولة ومجتمع واقتصاد وموارد بشرية وعلمية وحضارية، ومن هنا ينبغي على المستثمر الأجنبي أن يعنى بتنمية هذه الموارد الوطنية التي يصب نموها في مصلحته، وإن نقل التكنولوجيا من شأنه أن يخلق سوقًا رابحًا لها وأن ينشط الإقبال على التعاطي التجاري مع التكنولوجيا الجديدة وما يلحق بها من قطع غيار ولوازم صيانة وغيرها.

**3- الاستراتيجية التي يمكن أن تتحرك بها الدول النامية**

**3-1 الأسباب التي تدعو حكومات البلدان النامية إلى الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية للشركات**

هناك مجموعة من المبررات لقيام القطاع العام في الدول النامية بالاهتمام بالمسئولية الاجتماعية للشركات الأجنبية. يمكن تمييز هذه المبررات في صورتين: مبررات دفاعية ومبررات تقدمية(هجومية). ولا توجد المبررات الدفاعية والمبررات الهجومية بمعزل عن بعضهما البعض، فالمبادرة التي لها مبررات دفاعية مبدئية سرعان ما تصبح جزءًا من استراتيجية تقدمية للممارسة 13.

فالمبرر الدفاعي يدور حول الحد من الآثار العكسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات في المجتمعات المحلية والنظم البيئية والأسواق عندما يتم فرضها من خلال سلاسل الانتاج العالمية والأنشطة الاستثمارية. وهناك حكومات في بعض البلدان الاقتصادية المتوسطة الدخل مثل الصين شرعت في عدد من المبادرات لضمان أن ممارسات المسئولية الاجتماعية للشركات يتم صياغتها وفق المصالح الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

إن قواعد سلوك الشركات وبرامج الاعتماد التي يتم تطبيقها في التجارة الدولية قد أصبحت أمرًا ذا أهمية خاصة. فقواعد السلوك التي يتم تطبيقها من خلال متطلبات سلاسل الإنتاج ويتم فرضها من خلال عمليات التدقيق يمكن أن تمنح فرصًا إيجابية لتسويق منتجات محددة لفئات بعينها عن طريق موردين ومنتجين في الدول متوسطة ومحدودة الدخل. كما أن هذه القواعد تعمل كعائق للوصول إلى السوق. وهذا يكون ذا أهمية عندما تكون متطلبات الاعتماد أو التكاليف المرتبة على سد متطلبات الاعتماد ذات ضرر على الشركات صغيرة أو متوسطة الحجم والتي تمثل الغالبية العظمى من الشركات وتشكل جزءًا كبيرًا من التوظيف في البلدان النامية.

النقطة الثانية هي أن معايير المسئولية الاجتماعية للشركات التي يتم فرضها من خلال سلاسل الإنتاج يمكن أن تحل محل التشريعات المحلية. وهذا يعود إلى أنها قد تكون أكثر صلة بالسوق والمضامين التجارية من التشريعات المحلية التي تنطوي على قوانين أقل صرامة، حيث يوجد قطاع عام ضعيف يفتقر إلى أدوات القوة في فرض تنفيذ ورقابة هذه القوانين. كما أن هناك توترات يمكن أن تنشأ بسبب أن مقاييس المسئولية الاجتماعية للشركات يتم إعدادها وتنفيذها في كثير من الأحيان في غياب مدخلات من جانب الحكومات والشركات في الدول الموردة. وبالتالي، فإن هذه المقاييس تعجز عن تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية في الدول المُصدرة. وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تساهم في خلق أو إثارة التوترات الاجتماعية على المستوى المحلي. فعلى سبيل المثال، فإن برامج الاستثمار الاجتماعي التي تركز فقط على السكان الأصليين للبلد سوف تزيد من التوترات الاجتماعية بين السكان الأصليين وغير الأصليين في المجتمعات المختلطة. كما أن هذه البرامج يمكن أن تعطي الأولوية للقضايا التي تتعرض لضغط الحملات الدولية، مثل، شكوى مؤسسات المجتمع من الشركات العالمية التي تعمل في جزيرة (ساخالين) في المحيط الهادي، من إعطاء الأولوية للإنفاق على الأبحاث التي تتم على الحيتان

المعرضة للخطر في المحيط الهادي الغربي بدلاً من دعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والمبررات الاستباقية أو التقدمية لانخراط مؤسسات القطاع العام في ممارسة أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات تنطوي على زيادة المنافع المحلية العامة لممارسات المسئولية الاجتماعية للشركات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ففي الدول التي تكون جهات التصدير بها على علاقة وثيقة بشئون المستهلك الاجتماعية والصحية والبيئية (كما في الزراعة والمنسوجات)، قد يكون هناك فرص إيجابية للحكومات لتسهل من دخول الأسواق بالنسبة للمنتجين التابعين لهم. فعلى سبيل المثال، تعمل حكومة زامبيا مع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة على تسهيل عملية الوصول إلى الأسواق الكبرى لمزارعي القهوة في زامبيا وذلك من خلال توفير جهة محلية تتولى عملية فحص المنتجات بغرض تقليل تكلفة الاعتماد في مثل هذه الأسواق الكبرى. كما يعتبر برنامج الـ«Mercados Verdes» في كولومبيا، والذي يهدف إلى التشجيع على إنتاج منتجات وخدمات صديقة للبيئة للمنافسة في الأسواق العالمية، من الأمثلة الرائدة على دعم القطاع العام للأسواق المستدامة في أمريكا اللاتينية.

فالاستثمار الاجنبي يوفر فرصة انتقال المعرفة الفنية إلى المشروعات المحلية. فهناك العديد من الشركات الكبرى (مدعومة من الحكومات) تسعى إلى بلورة آليات عملية من أجل الارتقاء بمدخلات المشروعات المحلية وآليات لاستقطاب عمالة محلية في مشروعاتهم التجارية. وفي بعض الحالات، يتم دعم هذه الجهود من خلال المحفزات الاستثمارية (كما في نيجيريا) أو من خلال اتفاقيات الاستثمار الأجنبي (مثل مستثمري صناعة النفط في أزربيجان). وفي حالات أخرى، هناك العديد من مبادرات الشراكة التي تستهدف نقل الخبرة والمعرفة بين الشركات الكبرى والصغرى وخاصة حول القضايا الاجتماعية والبيئية.

**3-2 الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الحكومات في أجندة المسئولية الاجتماعية للشركات الأجنبية**

من منظور التنمية المستدامة، فإن انخراط القطاع العام في المسئولية الاجتماعية للشركات يشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما يتسع لينطوي على قضايا الفساد وتقليل الفقر وحقوق الإنسان. وتختلف مشاركة القطاع العام في أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات الأجنبية من بلد إلى بلد، وقد يرجع ذلك إلى الدوافع التي تحرك القطاع العام نحو برامج المسئولية الاجتماعية للشركات الأجنبية.

إن من الأهداف العريضة لمشاركة الحكومة في المسئولية الاجتماعية للشركات الأجنبية هي جعل أنشطة الشركات تتوازى مع السياسة العامة من أجل تحقيق الأهداف المجتمعية. إن رؤية الحكومة حول مواجهة القضايا التي تعاني من انفصال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - كما في حالة استخدام الموارد الطبيعية للدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية14 - قد يزيد من إمكانية نجاح الشركات في الإسهام في مشاريع التنمية الوطنية. إن استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية أو التنمية الاقتصادية الإقليمية تعطي الحكومات الفرصة كي تقدم مؤشرات واضحة فيما يتعلق بأولويات السياسة العامة، كما يحدث في المفاوضات حول العقود والاتفاقيات التي تتم بين المستثمرين الأجانب وحكومات الدول المضيفة. في ترينداد وتوباجو، قامت الحكومة والمركز القومي لتطوير مشروعات الطاقة وشركة بي بي (ثالث أكبر شركة نفط في العالم) بطرح عدد من الأنشطة الخاصة بفرص العمل المستدام بالنسبة للشركات الصغرى والتي لها أثر كبير على التنمية الوطنية من خلال نقل المهارات والتقنيات المستخدمة في قطاع استخلاص النفط. ولقد وافقت شركة بي بي على شراء الخدمات المطلوبة من موردين محليين بدلًا من استيرادها.

كما قد تسعى الحكومات إلى موازنة برامج النهوض بالاستثمار الوطني مع المستثمرين الأجانب ذوي المسئولية، ففي المفاوضات التي تتم حول عقود الاستثمار الأجنبي، من الممكن أن تسعى الحكومات على اجتذاب القدر الأعظم من خبرات المستثمرين الأجانب في مجالات الاستثمار الاجتماعي والتدريب والتعليم.

كما أن الحكومات يمكن أن تعمل مع الشركات والمنظمات غير الحكومية من أجل النهوض بمحتوى المسئولية الاجتماعية للشركات وقطاع السلع والخدمات التي يتم تصديرها. كل ذلك يمكن أن يتم من خلال تطوير برامج للاعتماد المحلي للمنتجات وبرامج توسيم المنتجات.

**3-3 الأدوات التي يمكن أن تستخدمها الحكومات للنهوض بالمسئولية الاجتماعية للشركات الأجنبية**

إن نطاق الأدوات والسياسات التي يمكن أن تستخدمها الحكومة للارتقاء بالأهداف القائمة على المسئولية الاجتماعية للشركات ينطوي على مجموعة عريضة من الطرائق والأساليب، ويعكس الكثير من المنهجيات المتفاوتة والظروف الاقتصادية المتباينة.

فهناك بعض الحكومات التي تحبذ الأساليب التدخلية، وهناك البعض الآخر الذي يفضل العمل وفق معطيات السوق، منها مصالح المستهلك وضغط المجتمع المدني. ومن العوامل التي تحدد المسار الذي تسلكه الحكومة هي قدرة الدولة الاقتصادية، حجم السوق المحلي للمنتجات التي تتأثر بقضايا المسئولية الاجتماعية للشركات، حركة التصدير في القطاعات الاقتصادية التي تتأثر بمحركات المسئولية الاجتماعية للشركات الدولية (مثل، الزراعة، المنسوجات، المستلزمات الطبية)، وجود شركات لديها الرغبة في خوض غمار التغيير، والدرجة التي إليها يرغب أصحاب المصالح في عمل الشركات من أجل الوصول إلى أهداف مشتركة واضحة.

وبالمعنى العريض للمسئولية الاجتماعية للشركات، فإن القوام الكامل للتشريعات الاجتماعية والبيئية في أي دولة يمكن النظر إليه على أنه تعبير عن انخراط الحكومة في المسئولية الاجتماعية للشركات. وهناك مجالات أخرى للتشريعات منها سياسة المنافسة وأُطر عمل الاستثمار والمشروعات، وحقوق الوصول إلى المعلومات والمشاركة في عملية صنع القرار.

قد تكون اتفاقيات المشاركة بين الشركات والحكومات أحد الوسائل الفعالة لتمكين الشركات الأجنبية من الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية. وفى الوقت نفسه، تمثل اتفاقيات المشاركة فرصة لعقد المنتديات حيث تستطيع فئات المجتمع المدني التعبير عما يعنيها من قضايا، كما يستطيع صانعو السياسات التشاور مع الشركات بشأن القوانين المتوقع صدورها لجعلها أكثر فاعلية. كما تؤدى هذه المشاركات إلى دمج بعض أهداف المسؤولية الاجتماعية واهتمامات مختلف القطاعات فى برامج ناجحة وسياسات فعالة.

وفي هذا الصدد، فإن صياغة الحد الأدنى من المعايير وخاصة العمالية والبيئية وتفعيل المعايير القائمة يعدان من الواجبات الرئيسية للحكومات. فعلى سبيل المثال، الشكوى العامة من استغلال أحد الموردين لعمالة الأطفال في مصانعها، تركز بصورة نمطية على الشركات متعددة الجنسيات، وليس على السلطات التي أهملت توفير البنية التشريعية اللازمة لتطبيق القوانين التي وضعتها بنفسها.

إن التشريعات الخاصة بتقرير الشركات حول القضايا البيئية والاجتماعية يعد أمرًا ذا أهمية في الدول ذات الدخل المرتفع. فهناك حتى الآن عدد قليل من الأمثلة على المتطلبات الشاملة لتقرير المسئولية الاجتماعية للشركات في الدول متوسطة ومحدودة الدخل.

و عليه يمكن للدول النامية أن تتدخل من خلال 15:

-توفير مناخ ملائم لقيام الشركات بنشاطها ومواجهة تحديات المنافسة المحلية والعالمية.

-إعطاء القدوة الحسنة للشركات من خلال الإفصاح والإعلان بشفافية عن سياسات الحكومة المختلفة

وتوفير المعلومات وإتاحتها وتحسين نظم الحوكمة في الهيئات والإدارات الحكومية المختلفة وتشجيع

الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- الحوافز الضريبية والامتيازات الخاصة بالمناقصات الحكومية، لفترة محددة وربطها بتحقيق أهداف اجتماعية بعينها.

−منح بعض الجوائز المالية والمعنوية لتشجيع الشركات على المساهمة الفعالة في برامج المسئولية

الاجتماعية.

**الخاتمة**

يتزايد الأمل والترقب لدى المستهلكين ولدى الموظفين والمديرين العاملين بالشركات، ولاسيما الكبير ة منها والمتعددة الجنسيات، في أن تتجاوز هذه الشركات دورها التقليدي المتمثل في الإنتاج والتعبئة والبيع من أجل تحقيق الربح. ويرى الجمهور أن مجرد خلق الوظائف وسداد الضرائب، لم يعد كافياً كإسهام وحيد يقدمه القطاع الأجنبي للدول المضيفة.

**النتائج:**

يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل اليهاّ :

\*لا تعنى المسئولية الاجتماعية للشركات مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية و إنما تتسع لأكثر من ذاك, فالتأثير الأكبر للمسئولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات يتمثل في مساعدة البلدان النامية على دفع نموها الاقتصادي، ومن هنا يجب أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية الجيدة للشركات الأجنبية في إنشاء شبكة عالمية من شركات وجمعيات الأعمال تلتزم بسيادة القانون، وحماية حقوق الملكية, ومحاربة الفساد،إلى جانب مجموعة متنوعة من الإصلاحات المطلوبة بشدة في الدول المضيفة .

\*إن الارتقاء بالمسئولية الاجتماعية للشركات الأجنبية سوف يعود بالعديد من المنافع للدول النامية بوجه عام و للشركات الأجنبية . ولكن الدرجة التي يتم بها كل هذا يتوقف بصورة كبيرة على المحفزات والخصائص المميزة للبلد.

\*ضعف تأثير مساهمة المسئولية الاجتماعية للشركات الأجنبية بالدول النامية بسبب عدم وجود خطة متكاملة تجتمع فيها الجهود المختلفة بحيث تحدد هذه الخطة الأهداف المرجو تحقيقها وتحدد الأدوار التي ستلعبها الشركات وكذلك المؤشرات التي تسمح بقياس تأثير دور الشركات على النحو الذي يتيح تقييم مساهمتها ومتابعتها بشكل دقيق

 • ضعف محفزات السوق للمسئولية الاجتماعية للشركات في الدول النامية، حيث أن هناك غياب واضح لآليات واستراتيجيات المسئولية الاجتماعية .

• الاهتمام المتأخر للدول النامية بقضايا المسؤولية الاجتماعية قابل ذلك غياب كبير لمبادرات الشركات الأجنبية في هدا المجال.

 **التوصيات:**

على أساس الملاحظات أعلاه، يمكن أيضاً تلخيص أهم ما يمكن التوصية به في هذا اﻟﻤﺠال

- ضرورة اهتمام الدول النامية بالمسؤولية الاجتماعية بالمعنى الشمولي الدي يمتد الى الاستثمار في المجتمع و أفراده.

- وضع رؤية مشتركة للمسؤولية الاجتماعية بين الحكومات و الشركات الأجنبية مع التأكيد على الالتزام بها.

-بذل الحكومة جهودا حثيه ومترابطة لتعزيز ربط مفهوم العمل الخيري بالتنمية المستدامة وإضفاء الطابع المؤسسي على نشاطات المسئولية الاجتماعية.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي على التقيد بالمعايير العالمية في مجالات البيئة والصحة والسلامة و نقل المعرفة و تبادل الخبرات, و ذلك من خلال:

\* اهتمام وسائل الإعلام بالتوعية و بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد على كل من المنشآت المؤدية لها وعلى المجتمع .
\* قيام الدولة بتيسير الإجراءات المرتبطة بأداء ا لمنشآت للمسؤولية الاجتماعية ، وتوفير محفزات نظامية للمنشآت على ضوء تميزها في المسؤولية الاجتماعية .
\* سن التشريعات التى تكفل توفير عنصري الشفافية والإفصاح من قبل الشركات المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية .
\* تنظيم ورشات عمل على مستوى تمثيل إقليمي عالي المستوى تضم صناع للقرار في الجهات المعنية لتحديد معايير آداء المسؤولية الاجتماعية بالدول النامية.

\*تعميم منح جوائز للتميز في أداء المسؤولية الاجتماعية لتشجيع التنافسية بين الشركات في تحقيق وتوسعة نطاقات المسؤولية الاجتماعية.

**الهوامش**

1- سرمد كوكب الجميل ، **الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية** ، دار الحامد للتوزيع والنشر ،  2001

2- La Banque mondiale**, opportunités et options pour les gouvernements de promouvoir la responsabilité sociale en Europe et en Asie centrale**. Document de travail, Mars 2005

 3- L'ONUDI et le Sommet mondial sur le développement durable, **responsabilité sociale des entreprises: Implications pour les petites et moyennes entreprises dans les pays en développement**, Vienne, 2002

 4- Conseil mondial des entreprises pour le développement durable (WBCSD), **Répondre aux attentes en évolution: la responsabilité sociale des entreprise**s, 1999,

5- سرمد كوكب الجميل ، **المسؤولية الاجتماعية  *للاستثمار الأجنبي* المباشر تحليل نقدي لمعطيات منظمة التجارة العالمية في**

**عصر العولمة***، سلسلة دراسات معاصرة ،* مركز الدراسات الاقتصادية ، جامعة الموصل ، العدد 1 ، 2001

6- سرمد كوكب جميل, مرجع سابق

7- الأسرج, حسين عبد المطلب**, دراسة المسئولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر- المتمثل في الشركات متعددة الجنسية** -ودورها في مساندة المشروعات الصغيرة, بحث مقدم إلى الجمعية المصرية للتشريعات الصحية والبيئية ضمن فعاليات مؤتمرها الخمسين\" هموم بيئية للحل\" خلال الفترة 5-6 يونيه 2009م

8- صالح السحيبانى،**المسئولية الاجتماعية ودورها فى مشاركة القطاع الخاص فى التنمية حاله تطبيقية على المملكة العربية** **السعودية**،المؤتمر الدولى حول "القطاع الخاص فى التنمية: تقييم استشراف" بيروت، لبنان ،23-25 مارس 2009

9- نهال المغربل ، ياسمين فؤاد،**المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر:بعض التجارب الدولية**، ورقة عمل المركز المصري للدراسات الاقتصاديه، ،ديسمبر 2008

10- صالح السحيبانى, مرجع سابق

11- الأسرج, حسين عبد المطلب**, دراسة المسئولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر- المتمثل في الشركات متعددة الجنسية** -ودورها في مساندة المشروعات الصغيرة, بحث مقدم إلى الجمعية المصرية للتشريعات الصحية والبيئية ضمن فعاليات مؤتمرها الخمسين\" هموم بيئية للحل\" خلال الفترة 5-6 جويلية 2009م

12- عيسى محمد الغزالي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة جسر التنمية**، الإصدار رقم 90 ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،فبراير 2010

13- - سرمد كوكب الجميل ، **المسؤولية الاجتماعية  *للاستثمار الأجنبي* المباشر تحليل نقدي لمعطيات منظمة التجارة العالمية في عصر العولمة,**مرجع سابق

14- خالد بن عبدالعزيز المقيرن, **الدور الحكومي والتزامات المستثمر الأجنبي في الدول النامية**,مجلة غرفة الصناعة و التجارة,الرياض,2011

15**-** عيسى محمد الغزالي**,**مرجع سابق